ب) **الأسباب الاجتماعية**: يمكن ان نحصرها بسببين أساسيين هما:

١. الهجرة من الريف الى المدينة: تؤدي الى زيادة النفقات العامة والسبب في ذلك هو نتيجة لزيادة الخدمات العامة التي يحتاجها المواطن في المدينة مقارنة بالريف.

٢. زيادة التعليم كماً ونوعاً: في ظل حالة الجهل لا يوجد أحد يطالب بالإعانات والتأمين وكذلك ضرورة العناية التامة بالعجزة والأيتام، لكن في ظل زيادة الوعي نتيجة لزيادة التعليم كماً ونوعاً تزداد هذه المطاليب وغيرها وتزداد بالمحصلة النفقات العامة وتنعكس بالنفع العام على المجتمع.

ث) **الأسباب السياسية**: يمكن التطرق الى الأسباب السياسية وراء زيادة النفقات العامة من ثلاث زوايا:

١. ان حالة التعددية الحزبية في بلد ما تعني بالتأكيد تسابقاً لتقديم الخدمات العامة، حيث يقوم عادة الحزب الحاكم، لكسب أصوات الناخبين في الانتخابات، بتقديم خدمات عامة الأمر الذي يؤدي الى زيادة في النفقات العامة.

٢. ان زيادة عدد الدول المستقلة تعني أيضاً زيادة في الإنفاق العام نتيجة للتكاليف المتولدة عن اتساع التمثيل الدبلوماسي وتهيئة السفارات والقنصليات.

٣. زيادة النفقات العامة المتولدة عن الاشتراك أو المساهمة في المنظمات الدولية.

ج) **الأسباب الإدارية**: نتيجة لكون الدولة أصبحت متدخلة ومنتجة، إذن بات من المنطقي أن يزداد عدد المشاريع والمرافق العامة وكذلك يزداد عدد العاملين في أجهزة الدولة الأمر الذي يترتب عليه زيادة في النفقات العامة لتسيير أمور هذه المرافق من جهة وزيادة أجور ومرتبات العاملين من جهة أخرى.

ح) **الأسباب المالية**: في السابق لم تكن الدولة تلجأ الى القرض العام إلا في الظروف الاستثنائية والطارئة، لكن في الوقت المعاصر باتت الدولة تلجأ الى القرض العام بشكل أوسع نطاقاً بل ان بعض الدول تفضل القروض العامة على الضرائب لما تتطلبه الأخيرة من تشريع قانوني. إن زيادة النفقات العامة تتأتى هنا من اتساع الفوائد بالإضافة إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة لتشجيع المقرض مثل الإعفاء من الرسوم أو الضرائب.

خ) **الأسباب العسكرية**: من ضمن الأسباب الحقيقية هو الزيادة في الإنفاق العسكري سواء في زمن الحرب أم في زمن السلم، وتعد زيادة النفقات العسكرية من ضمن الأسباب التي تنعكس إيجابيا على المنفعة العامة من منطلق أن أية تجربة تبنى في بلد ما لا يكون لها معنى ولا تحظى بالاستمرارية ما لم تكن هناك قوة عسكرية قادرة على حمايتها. لكن يجب أن لايكون الإنفاق العسكري مبالغ فيه وعلى حساب باقي الميادين والأنشطة المدنية.

٢ – الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة:

١. **ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة النقود**: تعني حالة التضخم النقدي ارتفاعا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في بلد معين وانخفاض في الوقت نفسه في قيمة عملته، وعندما تسود حالة التضخم النقدي في بلد ما فإنها تؤدي إلى تضخيم في أرقام النفقات العامة لذلك

البلد، وهذا لايعني وجود أية زيادة في النفع العام أو في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة لأن الأمر لا يعدو كونه خداعاً نقدياً.

٢. **اختلاف الفن المالي:** سابقاً كانت بعض الدول تعتمد على ما يسمى بالموازنة الصافية عند تسجيل القيد المحاسبي، أي تستخدم أسلوب المقاصة حيث تخصم النفقات من الإيرادات في كل مرة ويسجل صافي الإيرادات فقط لذلك تظهر الأرقام في الموازنة بصورة متواضعة. أما في الوقت الراهن فقد اعتمدت الدول اسلوب الموازنة الشاملة والذي يعتمد تسجيل كل النفقات وكل الإيرادات الأمر الذي يجعل من الأرقام متضخمة. إن الفرق بين الاسلوبين يظهر تفاوتاً كبيراً في أرقام النفقات العامة حيث تكون الأرقام أعلى في الفن الثاني مقارنة بالفن الأول وهذا لا يعني زيادة حقيقية في النفقات العامة إنما هي زيادة ظاهرية فقط.

٣. **اتساع أقاليم الدولة وزيادة عدد سكانها:** إن المعيار الذي تم اعتماده للتمييز بين الزيادة الحقيقية والزيادة الظاهرية للنفقات العامة هو متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، لذلك عندما تضاف أقاليم جديدة الى دولة معينة وتقدم خدمات عامة لهذا الإقليم أو يجري تقديم الخدمات العامة للزيادة الحاصلة في عدد السكان، فإن الزيادة في النفقات المتحققة في كلا الحالتين السابقتين تعد زيادة ظاهرية لأن متوسط نصيب الفرد للسكان الأصليين من الخدمات العامة لا يتأثر.

الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

النفقات العامة لها آثار اقتصادية متعددة، فكل نفقة تقوم بتنفيذها الدولة تترتب عليها مجموعة من الآثار، في هذه الحالة عندما تقوم الدولة بتنفيذ أية نفقة يجب عليها حساب الآثار التي يمكن ان تتمخض عن هذه النفقة لذلك يطلق عليها البعض النفقات الوظيفية أو وظيفة النفقات. وقبل الدخول في بحث الآثار الاقتصادية للنفقات العامة علينا ان نميز بين وظيفتين للدولة فيما يخص النفقات.

نستطيع ان نقسم الاقتصاد العام الى قسمين: قطاع عام بالمعنى الضيق وقطاع عام بالمعنى الواسع. القطاع العام بالمعنى الضيق يتمثل بالوظائف التي تقوم بها الدولة بوصفها سلطة آمرة أي انها الوظائف التنظيمية والسيادية للدولة. اما القطاع العام بالمعنى الواسع فهو يتأتى من الوظائف التي تقوم بها الدولة بوصفها دولة منتجة أي ان هذه الوظائف تقوم بها الدولة من منطلق وظيفتها الإنتاجية والاقتصادية.

ويمكن التطرق هنا إلى نوعين من الآثار المترتبة على زيادة النفقات العامة أحدهما على الإنتاج القومي والآخر على الاستهلاك القومي.

أثر زيادة النفقات العامة على الإنتاج القومي:

زيادة النفقات العامة ← زيادة الطلب الكلي ← زيادة الانتاج القومي ← زيادة الاستخدام (التشغيل)

عند بحث أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي تؤخذ النفقات بصورة عامة، أي أننا هنا لا نفصل بين الوظيفة التنظيمية والسيادية للدولة من جهة، والوظيفة الإنتاجية والاقتصادية من جهة أخرى. إن زيادة

النفقات العامة تعني في الغالب زيادة في الطلب الكلي، حيث ان النفقات العامة تعتبر عنصر إضافة أو حقن للاقتصاد القومي، ولكن علينا في هذا الإطار أن نميز بين نفقات عامة حقيقية وأخرى تحويلية، فالأولى تؤدي حتماً الى زيادة الطلب الكلي، أما الثانية فتعتمد على طريقة استخدام المستفيدين للدخول المستلمة. وعندما تحصل الزيادة في الطلب الكلي يؤدي ذلك الى زيادة في الإنتاج القومي وخاصة إذا كانت هناك مرونة في الجهاز الانتاجي، وان زيادة الانتاج القومي يؤدي بدوره الى زيادة استخدام القوى العاملة إلا إذا كانت هناك حالة الاستخدام الكامل.

ولكي نبحث أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي بصورة تفصيلية نقسم النفقات الى الأنواع الآتية:

أ – النفقات الانتاجية.

ب – النفقات الاجتماعية.

ج – النفقات العسكرية.

أ -النفقات الانتاجية: يمكن التطرق الى هذا النوع من النفقات من خلال جانبين، جانب الدولة المنتجة، وجانب الإعانات. ففي ظل التطور الحديث للمالية العامة أصبحت الدولة تدخل مباشرة ببناء المشاريع وإنتاج الخدمات والسلع الاستهلاكية والاستثمارية، وهذا ما يعني بالمحصلة زيادة في الإنتاج القومي، أما في جانب الإعانات فسابقاً كان للإعانات وظيفة واحدة تتمثل بحماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، فعندما تقدم الدولة الإعانات الى مشروع معين سوف يسهم ذلك بتقليل تكاليفه ومن ثم انخفاض في مستوى أسعار منتجاته وهذا ما يعني بالمحصلة دعماً للمستهلك. أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فقد بات للإعانات أهداف أخرى تسهم من خلالها الدولة بزيادة الإنتاج القومي. ومن ذلك ما يأتي:

١) تقوم الدولة في بعض الاحيان بتقديم الإعانات الى بعض المشاريع التي تقوم بإنتاج سلع وخدمات مهمة وخاصة إذا شهدت تلك المشاريع حالة عجز في ميزانيتها وذلك لتشجيع المنتجات في هذه المشاريع وهنا قد تكون الإعانة سلبية من خلال إحداث فراغ ضريبي يتمثل بالإعفاء من بعض الضرائب أو جميعها، او إعانة إيجابية التي تكون على شكل مبلغ من النقود يقدم الى هذه المشاريع لتعزيز نفقاتها.
٢) تتعرض بعض المشاريع الى حالة من التقادم بالنسبة لآلاتها ومعداتها فتقوم الدولة هنا بتقديم الإعانات الإيجابية لتمكين هذه المشاريع من إحلال آلات ومعدات حديثة ومتطورة بدلاً من القديمة والمستهلكة الأمر الذي يسهم بزيادة تكوين رأس المال في الدولة ومن ثم زيادة في الإنتاج القومي.

ب – النفقات الاجتماعية: يمكن تقسيم هذا النوع الى تحويلات نقدية وتحويلات عينية من السلع والخدمات. فالنوع الأول من التحويلات يقدم على شكل إعانات مثل إعانات البطالة وإعانات الضمان الاجتماعي وإعانات لذوي الدخل المحدود، وهذه الإعانات تقدم لفئات يكون ميلها الحدي للاستهلاك مرتفعاً وخاصة نحو السلع الأساسية أو السلع الضرورية، الأمر الذي يعني بالمحصلة زيادة الإنتاج القومي من هذه السلع لتلبية الطلب المتزايد عليها. أما التحويلات العينية من السلع والخدمات فتقوم الدولة بتقديمها في بعض

الاحيان بهدف زيادة إنتاج سلعة معينة. على سبيل المثال قد تقوم الدولة ببناء مساكن لبعض الفئات في المجتمع وهذا يعني بالإضافة الى هدفه الاجتماعي تحقيق زيادة في الطلب على المواد الإنشائية الأمر الذي يترتب عليه زيادة في إنتاج هذه المواد لتلبية الطلب المتزايد عليها.

ج – النفقات العسكرية: كان الفكر الكلاسيكي (التقليدي) لا يؤمن بوجود الدولة المنتجة ويعتبر كل النفقات العامة نفقات استهلاكية، ومن ضمن ذلك النفقات العسكرية، أما في ظل التطور الحديث للمالية العامة فيمكن للنفقات العامة العسكرية أن يكون لها أثر على الانتاج القومي انكماشا أو توسعا. فالقطاع العسكري يمكن ان يزاحم القطاع المدني على الموارد أو عناصر الإنتاج، وهذا يؤدي الى ندرتها من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى الأمر الذي يحدث أثراً انكماشيا على الإنتاج القومي. أما الأثر التوسعي للنفقات العسكرية على الإنتاج القومي فيمكن أن ننظر إليه من جانبين:

أ – إسهام القطاع العسكري ببناء رأس المال الاجتماعي (البنى التحتية) مثل المطارات والجسور والطرق وهذا ما يسهم بتعزيز الإنتاج القومي.

ب – تسهم حالة الحرب من خلال ما تولده من تحدي للعلماء والباحثين بالعديد من الإنجازات والابتكارات العلمية. وعندما تضع الحرب أوزارها يمكن ان تنقل هذه الإنجازات والمبتكرات من القطاع العسكري الى القطاع المدني وبما يوسّع من الإنتاج القومي. كما يمكن ان تسهم النفقات العسكرية بتعزيز حالة ميزان المدفوعات للبلدان إذ من الممكن أن تدخل النفقات العسكرية في ظل ما يسمى بسياسة تصنيع السلاح من أجل التصدير أو التعويض عن الاستيراد بما يؤدي إلى توفير عملة أجنبية للبلد ومن ثم يسهم بتحسين حالة ميزان المدفوعات تجاه الدول الأخرى.

- **الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي:** يمكن ان ننظر الى أثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي من ثلاث زوايا:

١. الاستهلاك الحكومي: فكلما زادت النفقات الجارية (الاستهلاكية) أدى ذلك الى ارتفاع في مستوى الاستهلاك القومي.
٢. المرتبات والاجور: سواء كانت مقدمة للمستمرين بالخدمة أم المتقاعدين، وللمرتبات والاجور أيضاً أثر إيجابي على الاستهلاك القومي، أي تحدث أثر توسعي بهذا الاستهلاك.
٣. الإعانات: ويمكن ان نتناولها في جانبين:

أ) الإعانات التي تقدم الى الأفراد والفئات الاجتماعية ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك: مثل إعانات البطالة والضمان الاجتماعي والإعانات المقدمة لذوي الدخل المحدود وهذه عادة ما تســـــهم بزيادة الاستهلاك القومي.

ب) الإعانات التي تقدم الى المشاريع والتي تقوم بتقليل تكاليف الانتاج ومن ثم أسعار المنتجات للمشاريع، هذا ما يسهم حسب قانون الطلب بزيادة الاستهلاك القومي، لكن هنا يجب الانتباه الى مصدر تمويل هذه الإعانات من الإيرادات. فإذا قام الأفراد بدفع هذه الإيرادات من مدخراتهم فهذا يعني ان مستوى استهلاكهم بقي على ما هو عليه والنتيجة تبقى ارتفاعا في مستوى الاستهلاك القومي. اما إذا كانت هذه الإيرادات مأخوذة من حصة الاستهلاك الفردي في هذه الحالة سوف يسهم بتقليل مستوى الاستهلاك القومي.